الزمنية هي المعقولة لنشاط مفاعل ذري » (٢٢) ٠

ووجه يوسف روم ، عميد كلية الهندسة الجوية في معهد التخنيون ، والنائب في الكنيست ، دعوة الى تحويل سيناء الى جسر سلام يربط بين مصر واسرائيل بتعاون اقتصادي وتكنولوجي ، ويقوم على أعمدة تتكون من مشروعات مشتركة في حقلي الذرة والنفط ، فسيناء ، في رأيه ، « تشكل مصلحة اسرائيلية ـ مصرية مشتركة ، حيث ان الحقائق التكنولوجية والاقتصادية التي ستتعين فيها ستؤثر بصورة حاسمة في الناحية السياسية للمشكلة » (٢٣) ٠

وبالاضافة الى الثروات الطبيعية والمحطات والمفاعلات الذرية ، فقد اهتم الاسرائيليون **بمجال التعاون النفطي** ٠ ويبدو ان الاكتشافات النفطية التي تمت مؤخرا في سيناء وخليج السويس تشير الى وجود كميات هائلة من الذهب الاسود يمكن ان تجعل من اسرائيل ، في نهاية هذا العام ، دولة منتجة ومصدرة للنفط ، ويمكن ان تجعل من خليج السويس ، كما قال الخبير موشى شفريسر في مذكرته المشار اليها ، « المصدر الثاني للنفط ، من حيث الاهمية في الشرق الاوسط ، بعد الخليج الفارسي » ٠ وهنا يكمن سر حرص اسرائيل على البقاء في سيناء ، او على مشاركة المصريين في استغلال ثروات سيناء في حال انسحابها منها ٠

ومما لا شك فيه ان حاجة اسرائيل الى النفط تتضاعف عاما بعد عام ٠ ومن المنتظر ان تستهلك هذا العام ١٢ مليون طن ٠ وزيادة حاجتها الى النفط لا تفسر بسبب ازدياد الاستهلاك الفردي له ، بل بسبب اتساع حجم الصناعة فيها ٠ والنفط لم يعد بالنسبة اليها مصدرا للطاقة فحسب ، بل اصبح كذلك مادة تدخل في انتاج كل السلع الصناعية (من الصناعة البتروكيماوية الى صناعة المطاط والبلاستيك والالبسة النسائية) ٠ وبما ان طموحها الصناعي ، مع ما يتطلبه ذلك من قدرة على تصريف السلع باسعار مغرية وعلى سد الفجوة بين الصادرات والواردات ، يفرض عليها الحصول على موارد نفطية كافية ، فقد عمدت ، منذ اليوم الاول لاحتلالها سيناء ، الى استخراج النفط من آبارها بطريقة استنزافية ترمي الى الحصول على اكبر كمية ممكنة باسرع وقت ممكن ، دون أدنى اهتمام بالاضرار الفنية التي يمكن ان تصيب ابار النفط ٠ وبقيت على هذا المنوال حتى فك الاشتباك الثاني ورحلة السادات الى القدس المحتلة ، فقد أيقنت انذاك ان الرئيس المصري على استعداد للتنازل وان مصلحتها تقضي بالأقلاع عن فكرة الاستنزاف والسعي الى استملاك النفط أو مشاركة مصر في ملكيته (٢٤) ٠

ولجأت اسرائيل ، لتبرير موقفها وتمويه مسلكها ، الى بعض الحجج القانونية الواهية ، فزعمت ان القانون الدولي يسمح لها بالاحتفاظ بحق استثمار ابار النفط التي اكتشفتها في سيناء ، حتى ولو أجبرت على الانسحاب منها (٢٥) ٠